

المنهل الروي في اصطلاح الحديث النبوي

سليمان الاهدل

Copyright © King Saud University



٢١٢٣

١٠٥

المنهل الروى في اصطلاح الحديث النبوى، تأليف

الأهدل، سليمان بن يحيى - ١١٩٧هـ. بخط

عبدالقادر بن عبدالحالق - ١٢٨٠هـ.

١٣٤٠

١٢ ق ٢٧ س ٢٤x١٧ اسم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ٢ : ٢٠١، هدية انعارفين ١ : ٤٠٤

١ - مصطلح الحديث أ - المؤلف ب - الناسخ

Copyright © King Fahd University

ج - تاريخ النسخ

زيد بن الحسن

الماء من: هذا هو

مكتبة جامعة الخرطوم - قسم المخطوطات  
الكتاب: الفقه الروي في مذهب الإمام أبي حنيفة  
المؤلف: سليمان بن عبد الله بن عمر وصلة الزهرلي  
تاريخه: ١٢٨٠ هـ / ١٩٦٤ م  
رقم القيد: ١٧٥٤٥  
عدد الأوراق: ٢١٤  
الحجم: ١٠٢



مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

# كتاب المنهاج الروي اضطلاح الحديث النبوي

تأليف السيد الهمام  
علم الامية الاعلام  
وحيد دهره  
وفريده  
سليمان ابن  
تحيي ابن  
عمر مفتو  
ل الاهدل  
رحمه الله

مكتبة  
الشيخ الميرزا محمد باقر  
رحمته الله

## وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَأَلْهِفَ صَاحِبِهِ وَسَلِّمْ

فأيداه الاصح انما بين هبوط آدم عليه السلام الى بعثت نبينا صلى الله عليه وسلم  
سنة الالف سنة ومايه واحد وستون سنة قال في العلم الكافل وهو ما نقله  
هشام الكليني عن ابيه عن ابي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما في آدم الى نوح  
الفان وثلاثين سنة ومنه الى ابراهيم الف وميه سنة وثلاث واربعون سنة  
ومنه الى موسى خمسة وخمسون سنة ومنه داود وخمسمائة وتسعون  
سنة ومنه الى عيسى الف وثلاث وخمسون سنة ومنه الى رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم وعليهم اجمعين ستماية سنة والله اعلم واحكم وبالتوفيق

فأيداه ويجب بتراب التيمم لاله يعني التراب المتجسس لئلا يغلظ



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين  
 وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين **ثم بعد ذلك** فهذا تعليق لطيف  
 وضعته على منظومة الشيخ الإمام قاضي القضاة محمد الدين  
 الشيرازي اللغوي رحمه الله تعالى التي نظمها في بيان أنواع من علوم  
 الحديث أرجو أن يكون موضعاً لمعانيها ومحققاً لمسايقها ومظهر لمراد  
 لها ومنها مفادها أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم و  
 سبباً للفوز بجنات النعيم قال المؤلف رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم**  
 بدأ بالسمعة اقتداً بالكتاب العزيز وعلا بغير كل امرئ بال لا يبدأ  
 فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع وفي رواية بالحمد لله رواه أبو داود  
 وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره وأما الاستعانة بالسمعة  
 البركية والاسم مشتق من السمو وهو العلوي ومن السمو وهي العلامة  
 والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المجد والرحمة  
 والرحيم صفتان بيتاً للمبالغة من رحمته بتزليله منزلة اللام ويجعله لازماً  
 ونقله إلى فعل **بسم العلي** والرحمة هي رقة القلب وعطفه وهي لاستحباب  
 لتها في حقه تعالى المراد بها غايتها من التفضل والانعام  
**الحمد لله العلي الأحد** ثم الصلاة للنبي **أحمد**  
**واله والاهل والأصحاب** ثم **والتابعين السادات الأجانب**  
 الحمد لله الشا باللسان على الجميل الاختيار على جهة التعظيم  
 وعرفاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الخادم وغيره  
 والعلي هو البالغ من علو الرتبة إلى حيث لا رتبة الا وهي منحة عنه  
 تعالى والاحد المتعالي عن التجزي والانقسام والصلاة من الله الرحمة  
 ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والدعاء قاله الأزهري  
 وغيره واللام في قوله للنبي بمعنى على كما في قوله تعالى ويخرون للأذقان  
 أي عليها والنبي انسان أوحى اليه بشرع ولم يورث بتبليغه فان امر به  
 فرسول ايضا وأحمد بطل أو عطف بيان والله أقاربه المؤمنين من بني هاشم

الحمد لله الشا باللسان على الجميل الاختيار على جهة التعظيم وعرفاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الخادم وغيره والعلي هو البالغ من علو الرتبة إلى حيث لا رتبة الا وهي منحة عنه تعالى والاحد المتعالي عن التجزي والانقسام والصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والدعاء قاله الأزهري وغيره واللام في قوله للنبي بمعنى على كما في قوله تعالى ويخرون للأذقان أي عليها والنبي انسان أوحى اليه بشرع ولم يورث بتبليغه فان امر به فرسول ايضا وأحمد بطل أو عطف بيان والله أقاربه المؤمنين من بني هاشم

والطلب

والطلب ابن عبد مناف وأهله إن واجبه وبناته وصهره علي رضي الله  
 عنه أو نسائه والرجال الذين هم آله وكل من أمة كذا في القاموس  
 والأصحاب جمع صاحب لاجمع صاحب لأن فاعلاً لم يثبت جمعه على أفعال  
 كما ذكره الجوهري وغيره وصحب اسم جمع وقيل جمع لصاحب بمعنى  
 الصحابي وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد النبوة في حال حياته  
 مؤمناً به ومات على ذلك والتابعين جمع تابع والمختار الله من لقي  
 الصحابي مؤمناً ومات على ذلك فلا يشترط طول اجتماعه عليه كما  
 صححه ابن الصلاح والنووي وغيرهما وقال الخطيب يشترط فأ  
 رقايتها بينه وبين الصحابي بأن الاجتماع الطويل  
 المصطفى صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبي اضواء ما يؤثر  
 الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار فالأعزاني الملقب بمحمد  
 ما يتجمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مؤمناً ينطق بالحكمة ببركة طلاقته  
 صلى الله عليه وسلم والسادرة جمع سيد وهو من يسود قومه أي يتقدم  
 عليهم بما فيه من خصال الكمال والشراف والأجانب جمع نجيب وهو الكريم  
 البين النجاسة وكل من جملتي الحمد والصلاة خبرية لفظاً انشائية معنوية  
**وبعد قال الملتجئ إلى الحرم** محمد من الحديث **قد خدم**  
**علم الحديث أشرف العلوم** عند ذوي الأثر والفهوم  
 بعد كلمة يوت بها الانتقال من أسلوب إلى آخر وأراد بالحرم مكة  
 شرفها الله تعالى لمجاورة ربه وأمره محمد بطل من الملتجئ وعنى به  
 نفسه وهو محمد ابن يعقوب ابن محمد الشيرازي قاضي القضاة بمكة  
 الدين اللغوي الشافعي كان أماً بارعاً في علوم كثيرة خصوصاً علم  
 التفسير والحديث واللغة جال في البلاد شرقاً وغرباً وأخذ عن جملة  
 من المسندين والفقهاء الكثير الجليل من أجلها كتابه الذي  
 جمع فيه بين المحكم والعياب وهو **ستون مجلد** ثم خصصه في قاموسه  
 ولد سنة تسع وعشرين وسبع مائة وتوفي بن سيد سنة ست أو سبع  
 وعشرين وثمان مائة والحديث لغة ضد القديم واصطلاحاً ما أضيف  
 للنبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً وكذا وصفاً خلقياً

Copy

والطلب



كونه ليس بالطويل ولا بالقصير واما كما استشهد به الحجة بأحد  
 وان لم يندرج في مدلول السنة ويراد به الخبر وقيل الحديث هو ما  
 اضيف له صلى الله عليه وسلم والخبر ما اضيف له وغيره وقيل غير ذلك  
 وانما كان علم الحديث اشرف العلوم لانه مبين لمجالات الآيات القرآنية والوضوح  
 لقواعد الاسلام حكاهم الشريعة الاصلية والفروعية قال الله تعالى لتبين  
 للناس ما نزل اليهم وقال تعالى في حقه صلى الله عليه وسلم وما ينطق  
 عن الهوى ان هو الا وحي يوحى قال الامام الحافظ ابو عمرو بن الصلاح  
 والامام النووي رحمه الله تعالى ولقد كان شأن العلم الحديث فيما مضى  
 عظيم واسره مفتحا جسيما عظيمة جموع طلبته رفيعة مقادير حفاظه  
 وحملته فذهب في هذا الزمان المعظم من ذلك ولم يبق الا انار من كان هنا  
 لك انتهى وهذا في زمانها فكيف لو اذكر هذا الزمان والله المستعان  
**وهذه ارجوزة قصيرة : تحوي علوما جمة كثيرة**  
**فاحفظ هذا الكتاب للمقال : تحفظ بغايا ذوي الكمال**  
 الارجوزة افعولة من المبرز وهو مخبر من محور الشعر مركبة من مستعمل  
 ست مرات ويدخله انواع من الزخارف كما قرى في محله واراد  
 بقوله تحوي علوما انها تشمل على بيان انواع عديدة من علم الحد  
 يث السمي عند بعضهم باصول الحديث لان منزلته من الحديث المأر  
 تعريفة منزلة اصول الفقه من الفقه واولى تعاريفه ان يقال هو م  
 فة القواعد والقواعد المعرفه بحال الراوي والروى وموضوعه  
 السند والتمن من حيث ما يعرض لهما من القبول والرد والسند طريق  
 المتن اي رجاله والاختبار عنه هو الاسناد بالكلام وفائدة معرفة  
 السنة على ما ينبغي بحث بعيز الصحيح من غيره فيعمل حيث ينبغي العمل  
 ويترك حيث ينبغي الترك وغاية الفوز بسعادة الدارين وقوله ف  
 حفظ هذا الكتاب الى آخره تحريض الطالب على الحفظ واثارة لهفته  
**ان الصحيح ما رواه ظابط : عدل الى الاقص بمثل البسط**  
**ولا يكون رده خبر ولا مشد ولا بعلة قد عللا**  
 اعلم ان الحديث ينقسم الى ثلاثة اقسام احدها الصحيح لذاته او

لغير

لغيره وثانيتها الحسن كذلك وثالثها الظعيف وذلك لانه اما مقبول او م  
 دود وكل منهما ان يشتمل من اوصافه على اعلا او ادنى فالاول فالاول  
 من قسمي المقبول الصحيح لذاته والثاني منه الحسن لذاته اذا انضم اليه  
 ما يجبر ذلك النقص اليسير كان صحيحا لغيره والابقي على الحسن والاول  
 من قسمي المرادود الضعيف الذي لم يجبر والثاني منه الضعيف بما  
 عد الكذب الذي انضم اليه ما يبرح جانب القبول كالحسن لغيره  
 والابقي على ضعفه وقد ذكر الناظم كلاما من الاقسام الثلاثة مقدما  
 للصحيح لتقدمه رتبة فقال ان الصحيح ما رواه ضابطا الى آخره  
 اي الصحيح لذاته ما رواه شخص ظابط لا يرويه اما ضبط صد  
 بان يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شا او ضبط كتاب  
 بان يصون كتابه عنده منذ سمعه وصححه الى ان يودي منه  
 ومنع الرواية من الكتاب ضعيف لانه مع اشتراط ما ذكر ينتفي تطرق  
 الخلل اليه فعلم انه لا بد من الضبط الكامل لمخرج الحسن لذاته  
 فان المعتبر فيه اصل الضبط لا غير كما ياتي وخروج ايضا ما اذا  
 انتفى عنه الضبط بالكلية ككونه مغفلا لكثير الخطا وان كان عدلا  
 وقوله عدل بين يده انه يشترط فيه مع المال تحقيق العدالة  
 وهي اجمالا ملكة تحمل على ملازمة التقوى والروية فخرج من علم  
 ضعفه او جهلته عينه او حاله وقوله الى الاقص اشار به الى ان  
 الضبط والعدل المختيران في كل واحد من روايته من اول السند  
 الى منتهاه سواء كان انتهاؤه الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى  
 اصحابه او الى من دونهم حتى يشمل الموقوف ونحوه وقوله بمثل البسط  
 اشار به الى اشتراط اتصال سنده بان يسلم من سقوط فيه والمراد  
 ان يكون كل من روايته اخذ ذلك الروية عن من فوقه ولو بالاجازة  
 على المعتمد فخرج المنقطع والمعضل والرسول خفا وجليا والمكلس  
 والمعلق ان وقع ممن لم يشترط الصحة بخلاف من علق اشتراطها  
 كالبحاي فان تعاليفه الجزومة المستجمعة للشروط لها حكم الاتصال



وان لم يتفق عليها من طريق العلق عنه لقصورنا وقوله ولا يكون رده  
 حبر اشار به الى اشتراط سلامة من الطعن من احداية هذا  
 الشأن في منته او سنده لكن هذا يعني عنه اشتراط انتفايه العلم  
 الا في كلامه واكثر هو الذي العالم الحكم للعلم وهو بكر الجاعل  
 ابو عبيد والكسائي من احبر الذين يكتب به ويفتح عند قطرب من  
 التخيير وهو الحسين لحسنه بما يعلوه من بها العلم وجماله وقوله  
 ولا شد ولا بعله قد علة لا يخرج للشاذ وسياق تحقيقه والعلل يفتح  
 وهو ما فيه علة خفية قاذحة يجمع عليها بين ائمة هذا الكالار  
 سال الخفي والاضطرار فخرج بالخفية الظاهرة كالانقطاع وضيق  
 الراوي وبالقاذحة غير ها كان يروي العدل الظابط عن تابعي  
 عن صحابي حديثا قير ويده غيره من يشاركه في سائر صفاته عن ثا  
 لك التابعي بعينه عن صحابي اخر فان هذا اسم عند كثير من المجتهد  
 علة لوجود الاختلاف على تابعيه في شيوخه ولكنها غير قاذحة  
 لجواز ان يكون التابعي سمع عن كل منها وفي الصحيحين  
 من امثلة جملة وتذكر العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع  
 قرين تنبه على وهمه في وصل مرسل او رفع موقوف او ادراج حد  
 يد في حديث او غير ذلك ويعرف ذلك بكثير التتبع وجمع الطرق  
 مع الملكة القوية بالا سنايد والمتون وكذلك كان هذا النوع اغرض  
 انواع الحديث وادقها حيث لم يقدم عليه الا من رزقه الله تعالى فيها  
 ثاقبا وحفظا واسما ومعرفة تامه من الله تعالى اجماله الاعلام  
 وهم القليل من اهل هذا الشأن كعلي بن الحسين واحمد بن حنبل  
 واحمد بن حنبل وعقوب بن ابي زرعة والدارقطني وقد نقص  
 عبارة العلل عن اقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار  
 والدرهم قال عبد الرحمن بن مهدي عرفته احد ائمة الهام لوقلنا  
 للقيم بالعلل من اين لك هذا لم يكن له حجة اي يعبر بها غايبا والافقي  
 نفسه جرح للقبول والدفع قاله النسخا

يكون

يكون مشهورا واذ غرابه فافهم فقد كسوته اعرابه  
 ينقسم الصحيح الى مشهور كحديث ان الله لا يقبض العلم انتزاعا  
 فقد جمع طرقه غير واحد والى غريب كالافراد المخرجة في الصحيحين  
 وسياق بيان كل منها وقوله فافهم الخ تكملة للبيت والاعراب للبيان  
**تقطة** الصحيح متفاوت الافراد في الصحة بحسب تفاوت رجاله  
 في العدل والضبط فاكان في الرتبة العليا منهما كما اصح مما دونه  
 من الرتبة العليا فما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد  
 كما لك عن نافع عن ابن عمر وان ردت رافعا لك فالشافعي وان ردت  
 عن الشافعي فاحمد بن حنبل وكا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر  
 عن ابيه ودونهما في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن ابي بردة  
 عن جده عن ابيه ابي موسى رضي الله عنه وكما ابن سلمة عن ثابت  
 عن انس ودونهما في الرتبة كسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة  
 وكا لعلاني ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان اجمع بينهم  
 اسم العدل والضبط الا ان المرتبة الاولى من الصفات الترجمة ما  
 تقتضي تركوايتهم على المتن تليها والحق تليها من ذلك ما تقتضي تقديمها  
 على الثالثة وهي مقدمه على من يعد ما يتفرد به حسنا كحماد بن  
 اسحاق عن عاصم بن عمر عن جابر عن ابن شبيب عن ابيه عن جده  
 وقس على هذه المراتب ما شابهها والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها  
 بعض الائمة انها اصح الاسانيد والمعقد الاسانيد عن الحكم على سند  
 معين بانه اصح نفع من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذلك ارجحية  
 على ما لم يلقوه عليه وقد اتفقت الائمة على صحيح البخاري ومسلم  
 بالقبول فهما اصح الكتب المصنفة وما اتفقا عليه اصح من انفرد احدهما  
 والمتفق عليه انواع اعلاها ما وصف بكونه متواترا ثم مشهورا ثم  
 اصح كما لك عن نافع عن ابن عمر ثم ما وافقهما ملزموا الصحة ثم احدهم  
 على ترجيح اصحاب السنن المسانيد ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم  
 ثم ما كان على شرطهما والمراد به روايتها او مثلهم مع باقي شروط الصحيح



من اتصال السند ونفي الشك وزوال العلة ثم ما كان على شرط البخاري  
ثم ما كان على شرط مسلم وقد يترجح قسم ما ذكر على ما فوقه بامور اخرى  
تقتضي الترجيح كما لو كان الحديث عند مسلم ومشهور قاصر عن درجة  
التواتر لكن صفته قريبة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث  
الذي يخرجه البخاري اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث الذي لم  
يخرجه من ترجمته وصفت بانها صحيح الاسناد فانه يقدم على ما انفرد به احد  
ها مثلا لا سيما اذا كان في اسناد من فيه مقال وبعد ما كان على شرط مسلم  
ما نص على صحته امام معتد كابي داود والترمذي والنسائي والدار  
قطني والخطابي والبيهقي وما يوجد في المستحجات على شرط الصحيحين  
او في مصنف يختص بالصحيح كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان  
ومستدركه الحاكم كصحيح ابن خزيمة اصح من صحيح ابن حبان وهو اصح  
من المستدركه لنسائه ابن حبان في الحكم في الصحيحين واحكام اشد تساهلا  
ولهذا قال الحافظ العراقي والحق ان ما انفرد بصحيحه يتبع بالكشف  
عنه ويحكم عليه بما يليق من صحة او حسن او ضعف والله اعلم  
**والحسن اثنا ولا يخلو** عن نحو مستور نفاة النجاسات  
**لكن بالكذب وغفول وخطا** لم يثبتهم فافهم وكن مستيقظا  
قوله اوله بالصرف للضرورة ونفاة اخرجها وبعده النجس بفتح النون  
واسكان الجيم العيب ومنه الحديث من نجس الناس نجسوا اي من عابهم  
عابوه وسبهم وقطع اعراضهم كما يقطع النجس الحديثي قاله الازهري  
وقال الليث بالحاء المهملة وهو تصحيح انتهى لا يخلو اسنادا عن نحو  
مستور فقد اخرج العيب اي عيبهم له بتضعيفه عن الانتظام في ب  
سلك المعروفين بالصدق والا هليه لكن ذلك الراوي المستور لم يثبتهم بكذا  
الح كما قال ابو عيسى الترمذي في العلل من جامع انه يريد بالحسن ان لا  
يكون في اسناده من يثبت بالكذب قال السخاوي ويدخل فيه من ضعف  
بكل ما لا يثبت في الصدق كالحطاي غير الكثير فالصالح المنفي في كلام الناظم  
هو الكثير والحاصل ان الحسن قسمان اولهما ويسمى الحسن لغيره واطول

عليه

عليه بعضهم اسم الضعيف لكن بالنسبة لكل واحدة من طرقه على انفراد  
وهو ما لا يخلو اسنادا عن نحو مستور لم يحقق اهليته كضعيف لم يثبتهم بكذا  
الكذب اي ولم يظهر منه نحو فسيق مفسق اخر وليس مغفلا ولا كثير  
الخطا في روايته ويشترط مع ذلك ان يكون قد اعتضد بمتابع او شاهد  
ليخرج عن كونه شاذا او منكرا او معللا والله اعلم  
**ثانيهما رواية خبر ابنه** شهرة صدق فيه والامانة  
**لكنه في الحفظ والتحقيق** دون رجال الصدق ياترقيق  
هذا هو الثاني من قسمي الحسن ويسمى الحسن لذاته وكان ينبغي للناظم  
تقديم هذا على الذي قبله لان حسن هذا اذاتي وحسن الاول عرفي  
وهو ما يكون راويه مشهورا بالصدق والامانة ولكن لم يبلغ درجة  
راوي الصحيح في الضبط لقصوره عنه في الحفظ والاتقان مع وجود  
بقية الاوصاف المشتركة في الصحيح **ثالثا** الحسن لذاته  
كالصحيح في الاحتجاج به وفي تفاوت اواراده في الرتبة فاعلاه ما  
قبل بصحة كرواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومحمد بن اسحق  
عن ابي عمير عن جابر واذا كثرت طرق حكم بصحته لان كثرتها توجب يقين  
طبطا راويه عن راوي الصحيح ويسمى حينئذ الصحيح لغه والامانة  
لغيره فيخرج به كل في فضائل الاعمال وكذا في الاحكام اذ قد سبق انه  
يشترط فيه اعتضاد بمتابع او شاهد والله اعلم  
**اما الضعيف فله انواع** اقبحها ما وضع الوضاع  
الضعيف هو ما فقد شرط من شروط المقبول الذي هو اعم من الصحيح  
والحسن وهي ستة اتصال السند والعدالة والضبط ونفي الشذوذ  
وبني العلة القادح ووجود العاضد عند الاحتجاج اليه وله انواع  
كثيرة متفاوتة في الضعف بحسب تفاوت بعده من شروط المقبول  
كتفاوت صحة الصحيح وحسن الحسن واقبحها الموضوع وهو الكذب  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم المخلوق الذي لا ينسب اليه بوجه  
فان ادرجه في اقسام الحديث اراد بالحديث القدر المشترك وهو ما



يحدث به لا خصوص من ما نوه عنه صلى الله عليه وسلم لانهم ليس منه كما عرف  
 او سماه حديثا بالنظر لما في زعم واضعته وقد اتفق العلماء على ان  
 تعد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم بل بالغ ابو محمد الجويني فلو من تعد الكذب  
 على النبي صلى الله عليه وسلم من الكباير ثم الصواب يحتمل روايته الا مع  
 ثمة ببيان وضعه واما الكفا بعض متقدمي الحديثين بذكر سند المو  
 ضوع عن التصريح بوضعه فهو انما كان في اعصارهم المملوءة من الحما  
 الحفاض واما الان فقد غر العارفون بذلك فتعين التصريح ولم  
 يكن ذكر السند وبلى الموضوع في القبح ما انفرد به المتهم بالوضع  
 ثم الكذاب ثم المتهم به ثم الفاسق ثم فاحش الغلط ثم المخالف  
 ثم المختلط ثم المتدع ثم الداعية ثم مجهول العيني او الحال وهذا بالنظر  
 الى اختلال وصفي العدل والضبط واما بالنظر الى السقوط من السند  
 فالمعلق بهذا السند من غير ملتزم الصحة ثم العضل ثم المنقطع ثم  
 المرسل الجلي ثم الخفي ثم المدلس وقد يرتقي البعض مما ذكر عن بعض  
 لا تضام اخيرا

**ثم الذي ينعت بالشذوذ** كل حديث مفرد مجرد و  
**خالق فيه الناس ما رواه** بان رواه ما لا رواه  
 الشاذ لغة المفرد يقال شذ شذوذا يشذ بضم الشين ولسها شذوذا اذا  
 انفرد واما اصطلاحا ففيه اختلاف كثير ومقتضى ما ذكره الناضم  
 الاشارة الى قولين القول الاول ما ذهب اليه الامام الشافعي  
 وجماعة من اهل الحجاز انه ما رواه الثقة بخالفه رواية الناس الثقا  
 ت وان كانوا دونه في الحفظ والاتقان وذلك لان العدد الكثير  
 اولي بالحفظ من الواحد والحق ابن الصلاح في التفاوت بالثقة  
 الثقة الاحفظ وسوا كانت المخالفة بزيادة او نقص في سند  
 او متن ان كانت بحيث لا يمكن الجمع بين الطرفين فربما مع اتحاد  
 المروي وهو ما ليس له الا انه **شذبه** فله فوفق او يرد  
 هذا هو القول الثاني وهو ما ذكره الحافظ ابو يعلى حيث قال  
 الذي

الذي عليه حفظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الاسناد واحد  
 شذبه ثقة او غيره فاما كان عن ثقة توفى فيه ولا يحتج به  
 وما كان عن غير ثقة فتروك لا يقبل انتهى فلم يعتبر في هذا  
 القول قيد المخالفة ولا اقتصر عليه الثقة قال الامام النووي في غرر  
 يبه تبعا لادب الصلاح وما ذكره الحافظ الخليلي بشكل باقر العدل  
 الضابط كحديث انا الاعمال بالنيات والنهي عن بيع الولي ونحوه  
 لك بما في الصحيحين وليس اسناد واحد فالصحيح التفصيل بان يقال ل  
 الثقة ان كان مفردة مخالفا لثقة احفظ منه واضبط او اجماع وان  
 كان كل منهم دونه كما تقدم كان شذا ما مرد وذاك وان لم يخالف فان كان  
 عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان مفردة صحيحا وان لم يوثق  
 بضبطه لكن لم يبعد من درجة الضابط كان حسنا وان بعد كان شذا  
 او منكرا مردودا والحاصل ان الشاذ المردود وهو الفرد والمخالف  
 والفرد الذي ليس له في روايته ما يجبر تفرده انتهى  
**وقد يسمى منكرا لاسيما** ان لم يكن عدلا بضبط وسمي  
 ذكر الناضم ان الشاذ المذكور قد يسمى منكرا لاسيما ان كان راويه  
 غير عدل ولا ضابط وهذا ما صرح به جماعة واقتضاه اطلاق الخليلي  
 المار بل ليس فيما تعقب به عليه النووي وابن الصلاح من التفصيل  
 السابق نقله ما يفضل احدهما على الاخر بل قد شتر كما بينهما في  
 القسمين لكن جراحة الحافظ ابن حجر العسقلاني على الفصل بينهما  
 حيث قرر ان المعتد في تعريف الشاذ انه ما رواه المقلد المقلوب مخالفا  
 لمقبول الحج منه حفظا او عددا مخالفا لا يمكن الجمع معهما وفي تعريف  
 المنكر انه ما رواه غير المقبول مخالفا لراجح اي مقبول قال الشمني و  
 عليه فينبهما تبين كلي لاسيما ولا عموم وخصوص من وجه لان  
 الشاذ كما عرفت لا تصدق على شيء من افراد المنكر كما ان المنكر لا يصح  
 على شيء من افراد الشاذ لان الشاذ من رواية المقبول والمنكر من رواية  
 غيره قال الحافظ السخاوي وقد حققه شيخنا الحافظ ابن حجر  
 ان كلا من الشاذ والمنكر على قسمين احدهما ما ذكره وثانيهما ان الشاذ

مال الصبي

الما



ما ينفرد به غير المقبول الذي ينجر بمناجعة مثله بكونه صدوقا  
غير ضابط والمنكر ما ينفرد به غير المقبول الذي لا ينجر بمناجعة  
مثله لسوء حفظه او جهالة او نحو ذلك قال فبان بهذا ان كلامها  
قمان يجتمعان في مطلق التفرد او مع قيد المخالفة ويقتربان ان الشا  
ذراوية ثقة خالف الا وثق او صدوق غير ضابط والمنكر  
راوية ضعيف لسوء حفظه او جهالة او نحو ذلك  
**ومدرج ما زيد في الحديث** من لفظ راو فافهم في الحديث  
المدرج قارئة يكون في المتن وتارة يكون في الاسناد فاما الاول  
فهو كلام ملحق في المتن من لفظ صحابي فن دونه كما اشار اليه الناصم  
بقوله من لفظ راو فهو ليس من الحديث النبوي لكن يذكر متصلا  
به بحيث يتوهم انه منه ثم انه يقع تارة في اوله ومثاله ما رواه  
الخطيب من رواية ابن قطن وشبابه عن سعيد بن محمد بن زياد  
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اسبقوا الوضوء ويل للعقاب من النار وقال الخطيب وهم ابن قطن  
وشبابه فان اسبقوا الوضوء كلام ابي هريرة وويل للعقاب من النار  
كلام النبي صلى الله عليه وسلم كذا هو في الثقات عن شعبة وتارة  
في وسطه **ومثاله** حديث هشام بن عروة عن ابيه عن بسر بن  
صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سئ  
ذكره او رفعه او اتيه فليتوضأ فالرفع من قول عروة وليس  
بمرفوع وتارة في اخره وهو الاكثر كحديث ابن سعد رضي الله عنه  
صلى الله وسلم علمه الشاهد في الصلاة فقال التحيات الخ ادراج في  
اخره ابو جهم زهير بن معاوية احد رواه عن الحسن بن احمر  
كلاما لابن مسعود وهو فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان  
شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد واما الثاني فهو اقسام  
كثيرة مذكورة في المطولات ويدرك الادراج بورد رواية مفصلة

للقدر

للقدر مما ادراج فيه او بالتصحيح على ذلك من الراوي او من بعض  
الائمة المطلقين او بامتناع صدور ذلك الكلام من النبي صلى الله عليه  
وسلم كحديث ابي هريرة رضي الله عنه عند البخاري قال قال رسول الله صلى الله  
وسلم للمملوك اجران والذي نفسي بيده لولا الجهل في سبيل الله والحج  
وبراهي لاحبت ان اموت وانا مملوك فان قوله والذي نفسي بيده  
الخ مدرج من كلام ابي هريرة لانه يمتنع منه صلى الله عليه وسلم ان يمتنع  
ان يكون مملوكا ولان امه لم تكن حينئذ موجودة حتى يبرها **تنبيه**  
الادراج انواعه يحرم تعده لما فيه من التلبس وان كان بعضه اخف من  
بعض كتفسير لفظة عريضة كالزانية والمخابرة والعرايا ونحوها ما فعله  
الزهري وغيره من الائمة بل لا يظهر التحريم في مثله سيما في التصديق  
عليه ومن يحرم الكلام عن مواضعه وملتحقا ككذابين يحملون على ما عدله  
وقول ابن السمعان قط  
وقوله المتعذر له سا  
العدالة  
قاله السخاوي رحمه الله تعالى آمين  
**وما انفرد شخص به غريب** وذاك اما ثقة اريب  
**اولين احوال ضعيف شكك** او صالح الحال لكل حكمه  
الغريب هو ما انفرد به شخص من الرواة من بعد الصحابي كما نبه عليه العلاء  
بان لم يروه من بعده غير واحد في اي موضع من السند ثم ذلك المنفرد له الخ  
ثلاثة لانه اياها اريب اي ذخيرة وعلم ويقال ارب الرجل بالظم فهو  
اريب ذو فطنة وخبرة وعلم اراد الناصم انه كامل الضبط واما لين  
احال ضعيف شكك لفقد صفة القبول فيه والشك اصله من شكمة اللجام  
وهي الحديد المعترضة فيه لان قوتها تدل على قوة الفرس وضعفها على  
ضعفها غالبا يقال فلان شديد الشكمة اذا كان عزيز النفس ايبا قويا  
**واما** صالح الحال بان وجد فيه اصل الضبط وكما له ولكل من هذه  
الثلاثة حكمه في الاول يكون الحديث ضعيفا كالافراد المخرجة في الصحيحين

في التفسير  
وقول ابن السمعان قط  
وقوله المتعذر له سا  
العدالة



وفي الثاني يكون الحديث ضعيفا وهذا هو الغالب في الغريب حتى  
قيل من تنسج الغريب فاستجاب وقال الامام احمد بن حنبل لا تكتبوا  
الغريب فانها من اكبر وعانتها عن الضعيف وفي الثالث يكون الحديث  
حسنا وفي جامع الترمذي له امثلة كثيرة وشك في دال انفراد البيت  
للضرورة **ثلاثة او ثلاثة ان شاء الله** **فيما روي عن رجل قد ادركوا**  
**فهو العزيز ماسر والكثير** عن ذلك الشيخ هو المشهور  
ذكر الناضم في هذين البيتين نوعين احدهما العزيز وسمي به لقلته و  
جوده من غير ان يكثر العين اي قل ويفتحها اي قوي ومنه قوله تعالى  
فعزها بثالث وقد عرفه الناضم بانه ما رواه اثنا او ثلاثة عن رجل  
قد ادركوه وهذا ما قاله ابن مندة وابن طاهر وجماعة والثاني  
المشهور وسمي به لشهرته ووضوح امره وعرفه الناضم بان ماسر واه  
الكثير عن ذلك الشيخ والمراد بالكثير ثلاثة فاكثروا ما لم يدرج التواتر  
قاله السخاوي ثم قال ومقتضى هذا انهما يجتمعان يعني العزيز  
والشهور فيما رواه الثلاثة فيختص العزيز بالاشيئين والمشهور بما  
فوق الثلاثة وهذا هو مقتضى ما قاله ابن مندة وافره عليه ابن  
الصلاح والنووي والذي حرره شيخنا الحافظ ابن حجر اختصاص  
المشهور بالثلاثة فافوقها والعزيز بالاشيئين وعليه فلا يجتمعان انتهى  
قال في شرح النخبة والمراد ان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين فيشمل  
ما وجد في بعض طبقات ثلاثة اذا اتوا لرواية اثنين عن اثنين فقط ما  
لا يكاد يوجد بل ادعى ابن حبان عدم وجوده اصلا انتهى قال  
السخاوي وقضية هذا ان النقص عن بعض الطبقات مضر في بعضها  
وليس مرادنا فكما لا تضر الزيادة في بعض الطبقات لا يضر النقص في  
بعضها وكذلك عرفه بعض المتأخرين بانه ما يكون في طبقة من

طبقة

طبقة  
سراويلان فقط وسر بما اطلق المشهور على اشتهر على الالسة ولو  
سراويل واحد او لم يكن له راو اصل الحديث علم امتي كانبياهم بن اسر  
وولده في زمن الملك العادل وتسلم العزلة ومن يشر في بحر من اذا  
بشرته بالجنة ويوم يخرجكم يوم صومكم

**وسرسل ما قال فيه التابع** قال رسول الله هذا السابع

**وبعضهم كبار النبوع** والفقهاء عموما فافهم وعين

الرسول ما خوذ من الارسل وهو الاطلاق كان المرسل اطلق الانسا  
ولم يقيد بجميع رواته وهو ان يقول التابعي كبير كان او صغيرا قال رسول  
صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل بحضرة كذا او غوث كذا وقيد  
الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم لاخراج من لقيه كما  
وافهم منه ثم اسلم بعد موته صلى الله عليه وسلم وحدث بما سمعه كالشيوخ  
رسول هرقل فان كان تابعيا يحكم لما سمعه بالاتصال دون الاسر  
وبه يلغز فيقال تابعي اضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وحده  
متصل وخرج بالتابعي رسول الصحابي في حكم الوصل لا الارسل خلافا  
لمن زعمه **نعم** من احضر الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير  
متركة لعبيد الله ابن عدي ابن ابي الحارث فخر سلمه كرسل التابعي فيرد وانما  
رد الجهل بحال الساقط لانه يحتمل ان يكون صحابيا وان يكون تابعيا  
وعلى الثاني يحتمل ان يكون حمل عن صحابي وان يكون حمل عن تابعي آخر  
وعلى الثاني يعود الاحتمال السابق ويتعد الى ما لا نهاية عقلا والاسنة  
اوسعة استقرار اذ هو اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن  
بعض ولهم الم يصوب قول من قال المرسل ما سقط منه الصحابي





اذ لو عرف ان الساقط الصحابي لم يرد وبه يلغز ايضا فيقال لناصره  
اضاف الى النبي صلى الله وسلم حديثا وحديثا من رسل وما ذكر من رد المرسل  
هو ما ذهب اليه الاكثرون منهم الشافعي وذهب الثلاثة الى قبوله واستيفاء  
الكلام في ذلك يطلب من مضافه وقول الناصر هذا الشافعي بالشافعي اي  
المشهور عند ائمة الحديث كما نقله عنهم احكام وابن عبد البر ووافقهم  
على ذلك جماعة من الفقهاء والاصوليين وخص بعضهم المرسل بما رواه  
كبار التابعين وجعله في الصغار من المنقطع لكون اكثر روايتهم عن التابعين  
والمراد بكبارهم الذين لقوا كثيرا من الصحابة ورجال السوء وكان جل روايتهم  
بنهم عنهم كقيس بن ابي حازم وسعيد بن السيب وبصغارهم الذين لم  
يلقوا من الصحابة الا لعدد اليسير ولقومهم جماعة الا ان جل روايتهم  
عن التابعين كالزهري وابي حازم سلمة ابن دينار ويحيى ابن سعيد الا  
الناصرين واضرارهم ما

**ما وافق في صفة انقل به بعض الى بعض هو السلسل**  
السلسل ما توافق رجال اسناده جميعهم واجلهم على صفة واحدة  
عند نقل بعضهم الى بعض سواء كانت تلك الصفة صيغة او وصفا احالا  
فعليا او قوليا فالصيغة كقوله كل راو سمعت فلانا يقول او حدثنا  
فلان والوصف كالسلسل بالقرابة والحفاظ وبالفقهاء والمحدثين  
والحال الفعلي كحديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال شريك بيدي  
ابو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الارض يوم السبت للجنة  
فانه سلسل كحديث كل واحد من روايت بيدي من روى عنه والحا  
لقوله صلى الله وسلم لعاذ اني احبك فقل في دين كل صلاة اللهم اعني  
على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فانه سلسل يقول كل من رواه

اي جلد

اي احبك فقل ومنه سلسل بقراءة سورة الصف وهو اصح سلسل يروي  
في الدنيا وقد يجمع الحالات كحديث انس لا يجد العبد حلاوة الايمان  
حق يوس بالقد خير وشره حلوه ومرة قال وقبض رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على حبيته وقال آمنت بالقدر الى اخره فانه سلسل بقبض كل  
منهم على حبيته مع قوله آمنت بالقدر الى اخره ومن فضيلة اشتهاه على يزيد  
الضبط من الرواة وخير السلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع  
في وصفه لاني اصل المتن والله اعلم

**وما اضيف للنبي رفوعه والوقف للتابع قل بقطع**

ذكر الناظم في هذا البيت نوعين وهما الرفوع والمقطع اما الرفوع فهو  
ما اضيف للنبي صلى الله وسلم خاصة قوله لا او فعلا او تقريرا او صفة  
فيد حل المتصل والمرسل والمنقطع والمفضل والمعلق دون الوقوف  
والمقطع وهذا هو المشهور واشترط الخطيب ان تكون تلك الاضا  
فة من صحابي كذا قيل قال الحافظ ابن حجر الظاهر ان الخطيب لم يشترط  
وان كلامه خرج مخرج الغالب لان غالب من يضيف الى النبي صلى الله  
عليه وسلم الصحابة قال الحافظ السخاوي وبالجملة فالعدة في الرفوع  
ه الاضافة الشريفة اتصل ام لا كان العدة في المتصل الاتصال رفوع ام  
لا وفي وهو في حكم الرفوع قول التابعي عن الصحابي برفعه الحديث  
او يروي به التابعي او يبلغه او يفيد او يروى رواية وقول الصحابي او

التابعي من السنة كذا ما لم يضافها الى صاحبها كسنة العيين وقول الصحابي  
اي ولو بعدة صلى الله عليه وسلم امرنا او امر بكذا او نفينا او نفى عن كذا  
او كنا ناسوا او كنا نفعل او كان الناس يفعلون كذا او لو لم يضافه  
الى غيره صلى الله عليه وسلم او لم يكن في القصيدة اطلاعه صلى الله عليه  
وسلم على ذلك على الاصح في الكل وكذا احكم الصحابي على فعل من الافعال

وهو السلسل ما كان فيه دلالة على اتصال السماع  
السماع وعلم التاليف وقيل ما سلسل  
من ضعف يحصل في

اي اي بكر وعمر



انه طاعة له ولرسوله او معصية كقول علي رضي الله عنه من صام  
يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان الظاهر ان ذلك لقاءه عنه صلى الله عليه وسلم  
واما المقطوع فهو الوقوف على التابقي قولاً او فعلاً وادرج فيه  
الحافظ ابن حجر ما جاء من دون التابقي واستعمله الشافعي ثم الطبراني في  
المنقطع وليس به كما سياتي وهو استعمال سابق على اصطلاحهم  
وعلى كل حال ليس بحجة

**وخصصوا الوقوف بالصحة وفي سوانم ذكر واصحابه**

الوقوف هو الروي عن الصحابة رضي الله عنهم قولاً لهم او فعلاً  
او تقريراً متصلاً كان او منقطعاً نظير ما روي في الوقوع ويستعمل فيمن  
سوانم من التابعين فمن بعدهم لكن مقيد باصحابه فيقال وقفه  
فلان على الزهري وخو ذلك ويقال عند بعض الفقهاء للوقوف  
والمقطوع الاثر والرفوع الخبر وعند بعضهم اي المحدثين يقال الاثر  
لكل من الثلاثة ذكر ذلك النوني وغيره

**منقطع ما فيه شخص منهم او يسقط الناقل شخصاً منهم**

اختلفوا في تعريف المنقطع فعرفه الناظم بتعالم جماعة بأنه ما جاء في  
اسناد شخص منهم كان يقول في الاسناد عن رجل او عن شيخ او نحو  
ذلك او اسقط ناقلاً شخصاً من الرواة بان لم يذكره اصلاً وقال الامام  
النوني الصحيح في تعريفه هو ما ذهب اليه اكثر الفقهاء والخطيب وابن  
عبد البر وغيرهم من المحدثين انه ما لم يتصل اسناده على اي وجه كان  
انقطاعه فيمثل الرسل والعقل والمعلق قال واكثر ما يستعمل في روايه  
من دون التابقي عن الصحابي كالك عن ابن عمر قال الحافظ النجاشي المعتمد  
من الخلاف في المنقطع انه ما سقط منه غير قبل الوصول الى الصحابي

واحد

واحد فقط وكذا اكثر منه لكن بشرط ان لا يزيد الساقط في موضع على  
واحد فهو على هذا مبين لكل من الموقوف والمرسل والعقل والمقطوع  
فحصلت التفرقة بينه وبين المقطوع لانه اعني المقطوع من مباحث  
التي كما تقدم والمنقطع من مباحث الاسناد

**ان يسقط اثنان من الاسناد: فقص كذا الى ازيد دي**

المعطل بفتح الضاد من اعضله فلان اعياء امره فهو معطل اي معيلاً  
فكان المحدث الذي حدث به اعضله وعياله فلم ينتفع به من يروي عنه  
وهو ما سقط منه اثنان فاكثرت بشرط التوالي في اي موضع من الاسناد  
وان تعددت المواضع وسوا كان الساقط الصحابي والتابعي او غيرهما  
كقول مالك وغيره من اتباع التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكقول الشافعي وغيره من الطبقة الثالثة لها قال ابو بكر وقال عمر رضي  
الله عنهما فيبينه وبين المعلق عموم وخصوص وجهي وذلك لان المعلق  
يختص بما كان السقط فيه من اول السند سوا كان الساقط فيه واحداً  
او اكثر ولو كل رجاله بان اقتصر على النبي صلى الله عليه وسلم في المرفوع او على  
الصحابة في الموقوف فيجتمعان حيث السقط اثنان فاكثرت مبادئ  
السند وينفرد المعلق حيث الساقط واحد من مبادئه والعقل بوقوعه  
فيما بعد الاول

**ومن روي عن لقي او عاصراً: موهوم سمع فلتد ليس سرى**

**وهو نواذك وبعد المظن: ما اختلف فيه على شيخ دري**

ذكر الناظم في هذين البيتين نوعين الاول المحدث بفتح اللام من الذي  
بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي بهذا النوع لانه لخفايه اظلم  
امره على الواقف عليه والراوي الفال يقال فيه مد اس بكسر اللام



وفعله تدليس والتدليس يقع في كلامهم على انواع اشار الناظم الى بعضها وهو تدليس الاسناد بقوله ومن روى الى اخره اي ومن روى عن لقيه او عاصره ما لم يسمعه منه بصيغة موهمة سماعة منه كقوله قال فلا او عن فلان او ان فلانا ولا يقول حدثنا ولا اخبرنا ولا ما يشبه ذلك من الصيغ الصريحة في السماع تخرج من الكذب فهو تدليس ليس به بايهامه سماع ما لم يسمعه وهذا التحليل التعريفي ذكره غير واحد من الحفاظ لكن الذي حققه الحافظ ابن حجر تحصيله من روى عن روى عن عرف لقاء له فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي انتهى قال ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو غير لقاء لرسمه دخول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على ان اعتبار اللقي في التدليس لا يمتنع دون المعاصرة وحدها لا بد منه اطباق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخبرين كاي عثمان الهندي وقيس ابن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل ارسال لمن قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التدليس لكان هو لاء مدلسين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعا لكن لم يعرف هل لقوه ام لا ومن قال باشتراط اللقاء في التدليس الامام الشافعي وابو بكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتقد ويعرف عدم المقلادة باخباره عن نفسه بذلك او بحزم امام مطلع انتهى وأشار الناظم بقوله وهو ثبوت ذلك وبعد اي جعلوه هينا اي غير قادر في فاعله الى رد ما قاله جماعة من الحديثين من ان الراوي اذا عرف بما ذكر من التدليس صار مجرورا مردودا الروية وان بين

السماع

السماع

فان الصحيح من الخلاف الكثير في ذلك انه لا يصير بذلك مجرورا لان التدليس بما ذكر ليس كذا حتى يكون قادرا في فاعله وانما هو تحسين لفظ هو الاسناد وضرب من الاتهام بلفظ محتمل فاذا بين السماع وهو ثقة بان ضرب بلفظ يفتقر الى اتصال حديثا وسمعت قبلت روايته واحتج بها لتصريحه فيها بالاتصال وفي الصحيحين وغيرهما عدة من اهل هذا القسم يخرج حديثهم للصرح فيه بالاتصال كقتادة والسفيانين والا عمش وغيرهم وما كان فيهما بلفظا عن وخوها فيقول على ثبوت السماع عند هاهنا فيه من جهة اخرى وان لم يفتقن عن عليها لقصورنا وهذا كله في تدليس الاسناد كما تقرر **اما تدليس التسوية** وهو ان يروي حديثا عن ضعيف بين اثنين لقي احدهما الاخر فيسقط الضعيف ويرى الحديث عن شيخه الثقة بلفظ مجهول محتمل فيستوي الاسناد حيث صار كله عن ثقات فهو مذموم جدا بل هو شر انواع التدليس لما فيه من مزيد الغش والتعطيل وفاعله مجروح وخبره مردود ولا يصير به ساقط العداله ومن كان يفعل به بنية ابن الوليد والوليد ابن مسلم فيقول الحافظ ابي بكر التدليس اسم ثقيل شنيع الظاهر لكنه خفيف الباطن سهل المعنى محمول على غير المحرم منه كما تقرر قاله الحافظ السخاوي ومن انواع التدليس تدليس الشيوخ وهو ان يكون للشيخ اسم وكنية ولقب ونسبة الى قبيلة او بلدة او حرفة او نحوها وبعضها مشهور لا شهارة به وبعضها خفي لعدم شهارة فيذكر به الخفي منه لغرض كالحفاضة او اتهام كثرة الشيوخ او خذلك وهو قادر في فاعله ان لغرض اخفاء الضعيف لان فيه اخراجا لذكر الراوي عن القطع بطرحه لكونه متروكا الى المساحة بقبوله لصيرورة مجهولا ولهم ايضا تدليس البلدات كان يقول المصري حدثني فلان بالعراق ويريد موضعاً باحيم او يزيد ويريد موضعاً بقوس او بزقاق حلب ويريد موضعاً بالقاهرة او

النوري وابن عيينة



او بالاندلس ويريد موضعاً بالظفر القراف وهو اخف من غيره لكنه  
لا يخلو من كراهة وان كان صحيحاً في نفسه الامر لا يهاجمه بالرجلة ولما فيه  
من التشيع مما لم يعط قاله السخاوي رحمه الله تعالى **الكتاب**  
**والثاني المضطرب** وهو ما اختلفوا فيه الرواه على شيخ در ب  
بالهلة اي فطن ما نصرو الراد باختلافهم عليه ان يرويه عنه واحد  
او اكثر مرة على وجه وسرة باخرى على وجه آخر بخلاف الاول في  
لفظ متن او صورة سند ورواته ثقات يان يختلفان في وصل او ار  
سال او في اثبات راو وحذفه او في غير ذلك وربما يكون الاختلاف  
في السند والتمتع معا بحيث لا يترجح من الوجهين شي ولا يمكن الجمع بينهما  
بخلاف ما اذا اترجح واحد باحفظية او الثرية ملازمة للمروى عنه  
او غيرهما من وجوه الترجيح فانه لا اضطراب حينئذ بل يتعين الاخذ  
بالراجح وكذا الاصح اضطراب ان امكن الجمع بحيث يمكن ان لتكلم عبر  
باللفظين او اكثر عن معنى واحد والاضطراب موجب لضعف  
الحديث لا شعاعه بعدم الضبط والفرق بينه وبين العلل  
السابق ان ذلك شرطه ترجيح جانب العلة فلذلك اسقطت علته  
الاحتجاج به وهذا موضع لما يظهر فيه ترجيح كما تقرر والله اعلم  
**اما غير الاسنادة مقلوبه** قدره **الاذهان والقلوب**  
المقلوب هو ما غير اسناده وهو من اقسام الرواه دو ذلك مثل ان يكون  
الحديث مشهوراً عن سالم عن ابن عمر مثلاً فيجعل بدله راوياً آخر  
في طبقته كنافع وقد يفعل لغرض الامتحان كما فعله اهل بغداد مع  
البخاري حيث قلبوا مائة حديث والقوها عليه امتحاناً لحفظه  
ومعرفة فهمها على وجهها جميعاً فاذا عنوله والقصة في ذلك مشهورة  
وقد يقع القلب في المتن بان يعطى حد الشيعيين ما اشتهر للاخر

وجعل

وجعل بعض المتأخرين هذا نوعاً مستقلاً وسماه المنقلب **ومثاله**  
حديث اي هريقة رضي الله عنهم عنه في السبعة الذين يظلمهم الله  
في صل عرشه رواه مسلم في بعض الطروق ورجل تصدق بصدقة فاخفا  
ها حتى لا تعلم شتماله يمينه ما تنفق وهو مقلوب وانما هو حتى لا تعلم شتماله  
ما تنفق يمينه كما رواه مسلم والبخاري و

**والحمد لله على التمام** وبالصلاة الختم **والسلام**  
**على النبي سيد الانام** والال **والصحب اولي الكلام**  
ختم الناظم رحمه الله تعالى منظومته بالحمد والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد سيد الانام واله وصحبه الكرام شكوا لله على ما من  
به عليه من التوفيق لهذا النظام واستمداداً من بركة الصلاة و  
والسلام على من هو الواسطة العظمى في نيل كل مرام في المبدأ والختام  
والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا آخر ما يسر الله تعليقه  
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد واله  
وصحبه وسلم يا كريم ونسئل الله العفو والعافية وحسن الختام

وكان الفراغ من رقم هذه النسخة

يوم الربوع تمام اثنين وعشرين

يوم خلت من شهر محرم

سنة ثمانين وثمانين

تقريباً والفق

بقلم الحقير الفقير العالم بالذنب والتقصير احمد السيد عبد القادر ابن  
عبد الخالق غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات آمين



العشرة الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر الصديق وعمر بن الخطاب  
وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وطلحة بن عبد الله والزبير بن العوام  
وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد وابو عبيدة  
ابن الجراح هؤلاء العشرة الذين بايعوا النبي تحت الشجرة

مسئلة

في امرأة حامل ان وقت وضعها به فخرج راس او بعض بدنه فيه اماراة الحياة  
ثم مات بعد ان تعسر خروجه ثم ماتت الام عقب ذلك فهل يخرج الجنين  
الميت من الميتة او يترك ويغسلان معا ويدفنان كذلك فان قلتم لا يخرج  
فهل يصل عليهما معا او على الام فقط وهل ترثه والحالة هذه ام لا **اجاب**  
الفقيه العلامة مفتي المسلمين ابو حفص عمر بن الوحيه الدوالي لا يخرج  
اخرجه ويغسلان معا ويدفنان معا ويصل على الام فقط ولا ترثه لانه  
يشترط للارث الحياة عند تمام الانفصال فلو خرج بعضه حيا ومات قبل تمام  
الانفصال فهو كما لو خرج ميتا في الارث وسائر الاحكام حتى لو قتل في بطنها  
بعد خروجه بعضه فالواجب الغرة دون الدية هذا هو الصحيح الذي عليه جما  
هر العلماء وصل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما مباركا طيبا